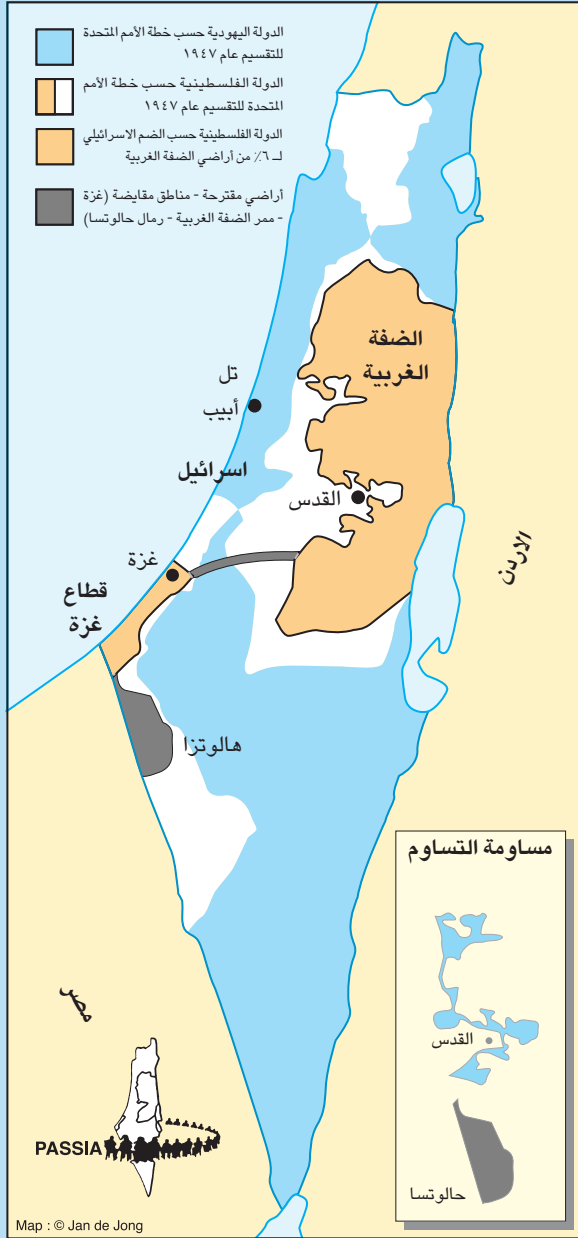




## خلفية تاريخية

خارطة (١)  
مقارنة تاريخية - دولة فلسطينية



أوصت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧، إلى تقسيم فلسطين « بنسبة أكبر أو أقل » إلى دولتين يهودية على ٥٦, ٤٧٪ ودولة عربية على ٤٣, ٥٣٪ من فلسطين. وقد جاءت هذه التوصية على الرغم من أن ٧٪ فقط من الأرض كانت مملوكة لليهود، الذين كانوا يشكلون ثلث عدد السكان. وقد أعقب الرفض الفلسطيني لخطة التقسيم إلى اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ والتي تسببت في تهجير ثلثي المواطنين الفلسطينيين من وجه الفطائع التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، والتي واصلت عدوانها حتى احتلت ٧٨٪ من فلسطين.

في عام ١٩٦٧، احتلت إسرائيل الجزء المتبقي من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة). وقد دعا القرار رقم ٢٤٢ الذي تبناه مجلس الأمن الدولي في تلك السنة، لانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة، الأمر الذي تطلب من الفلسطينيين أن يقبلوا ٢٢٪ من أرضهم لإقامة دولة فلسطينية عليها. وعندما قبلت القيادة الفلسطينية رسمياً قرار ٢٤٢ في تشرين الأول ١٩٨٨، فإنها قد فعلت ذلك على حساب ٧٨٪ من فلسطين التاريخية، أي قبول أقل من نصف مساحة ما نص عليه قرار التقسيم للعام ١٩٤٧.

لأن إسرائيل أخفقت في النظر إلى التسوية التاريخية للأرض باعتبارها خطوة أساسية لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهذا ما يمكن استنتاجه من مطالبته بضم ٦٪ على الأقل من الضفة الغربية (بشكل أساسي قرب نابلس وفي محيط وداخل القدس)، مقابل إمكانية مبادلته بأرض هي كثبان رملية في منطقة حالوتسا... التي تم احتلالها في عام ١٩٤٩ (انظر الخريطة). إن فقدان ٦٪ من أراضي الدولة الفلسطينية سيحرمها من أغنى ممتلكاتها الحضرية والمساحات اللازمة للتنمية الحضرية والبنية التحتية، التي لا توجد في منطقة كثبان حالوت، وإنما في تلك المناطق الوسطى التي توجد حاجة ماسة إليها من أجل بعث وإحياء اقتصاد دمرته أكثر من ثلاثة عقود من الاحتلال الإسرائيلي.

## المستوطنات وعملية السلام

أعدت الانتخابات الإسرائيلية في حزيران من عام ١٩٩٢، حزب العمل إلى السلطة؛ ويعود ذلك جزئياً إلى الوعود التي قطعها الحزب بالتوصل إلى اتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية / الفلسطينيين والتعهد بتجميد الاستيطان مقابل الحصول على ١٠ بلايين دولار أمريكي على شكل ضمانات قروض أمريكية. بعد أكثر من عام بقليل، أي في ١٣ أيلول ١٩٩٣، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اتفاقية إعلان المبادئ، التي نصت على فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات، وتأجيل القضايا الأساسية، واحتفاظ إسرائيل بمسؤوليات أمنية كاملة على كامل المنطقة. ومع توقيع الاتفاقيات الانتقالية، وافق الجانب الفلسطيني على تأجيل قضية المستوطنات إلى مرحلة لاحقة مقابل التزام إسرائيلي بالتوقف عن الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة والحفاظ على تواصل أراضيها. إلا أن سياسة الاستيطان الإسرائيلية استمرت بشكل متزايد (أنظر المربعين ٢ و ٣) رغم الاستنكار الدولي لها، معززة الوجود والسيطرة الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية قبل التوصل إلى أية ترتيبات نهائية مع منظمة التحرير الفلسطينية.